

البحث عن تأسيس شركة مساهمة جديدة

من الواقع الاقتصادي

أزمة الطائر الأخضر بين التعويضات الكويتية وقرار التصفية

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

ذكرت صحيفة امريكية ان قرار العراق في اعلان إفلاس الخطوط الجوية العراقية جاء أثر المطالبات الكويتية بتعويضات تصل الى ١,٢ مليار دولار وأثر فشل أول رحلة عراقية إلى لندن واحتجاج الطائرة ومدير الشركة في المملكة المتحدة.

وأشارت صحيفة لوس أنجلوس على موقعها الإلكتروني أمس الأول الى ان خطوة العراق الجذرية في إعلان افلاس الناقل الرسمي تأتي عقب سلسلة الأحداث المتتالية وتبادل الاتهامات بين الجانبين الجارتين بسبب التركة الثقيلة التي خلفتها حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ والتي لم يخف أثارها حتى بعد سقوط النظام السابق الذي كان وراء أشغال هذه الحرب.

وبينت الصحيفة ان القرار نابع من فشل رحلة الخطوط الجوية العراقية الى بريطانيا ومحاولة أحياء الخط الجوي بغداد لندن أواخر الشهر الماضي والتي انتهت بمحاولة السلطات البريطانية احتجاز الطائرة وحجز المدير العام لشركة الخطوط الجوية العراقية كفاح حسن بناء على أمر قضائي أستصدرته الخطوط الجوية الكويتية في المحكمة البريطانية.

ويطلب الناقل الكويتي تعويضات تصل الى ١,٢ مليار دولار عن فقدانه لعشر طائرات أستولت عليها القوات العراقية ابان الدخول العراقي للكويت، ودمرت اربع من هذه الطائرات في مطار الموصل، أقر قصف أمريكي للمطار بينما نقلت الطائرات الست الباقية الى إيران لتعود بعد ذلك الى الكويت.

ونقلت الصحيفة عن وزير النقل عبد الجبار إسماعيل قوله ان اتفاق تم بين العراق والكويت على ان تسد للجانب الكويتي ٣٠٠ مليون دولار من المبلغ المطلوب لكننا نتفاجأ بما قام به الكويتيون في لندن، مضيفاً ان الكويت تحاول من خلال هذا التصعيد ان تثير أزمة مع الحكومة العراقية على الرغم من معرفتهم بأن الحكومة الحالية تعارض نظام صدام حسين.

وتوقعت الصحيفة وجود خطة حول أستبدال الناقل الرسمي المملوك للدولة بأحدى شركات الطيران الجديدة التي



تحتوي مهام شركة الخطوط الجوية العراقية في شكل تدريجي. وكان مجلس الوزراء قد قرر الاسبوع الماضي حل شركة «الخطوط الجوية العراقية» لتجنب عرقلة عملها بسبب دعاوى قضائية كويتية ضدها والمطالبة بتعويضات نتيجة الغزو العراقي للكويت قبل ٢٠ عاماً.

من جهة أيد عادل عبد المهدي نائب رئيس الجمهورية في بيان صدر عنه قرار مجلس الوزراء في شأن حل شركة «الخطوط الجوية العراقية».

وقال إن هذا القرار كان صحيحاً وكان يجب اتخاذه قبل فترة، وهو اجراء ايجابي لإنهاء المعوقات التي تعرقل تطور البلاد وتجديد بنوعها ومؤسساتها.

إلى ذلك قال الخبير القانوني طارق حرب أن قرار مجلس الوزراء حل الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية كان معتمداً على قانون الشركات رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ الذي أعطى مجلس الوزراء صلاحية اشهار افلاسها. وأضاف أن خسارة شركة الخطوط الجوية العراقية بلغت نسبة ٥٠ في المئة من رأس مالها منذ حرب الخليج الثانية، إذ دمرت قوات الاحتلال غالبية الطائرات التي تملكها الشركة، فيما المتبقي منها موجود في تونس وإيران والأردن.

وأكد حرب أن اجراء مجلس الوزراء يتوافق مع أحكام قانون الشركات العامة. في غضون ذلك أكد مسر في وزارة النقل أن «الوزارة وجهت الدعوات إلى أصحاب شركات النقل العام في العراق وبعض أصحاب شركات النقل الاجنبية للبحث في آلية تأسيس شركة مساهمة جديدة بدلاً من شركة الخطوط الجوية العراقية».

وأضاف المصدر الذي شدد على عدم كشف اسمه أن الحكومة ستسهم في تأسيس تلك الشركة ولكن بنسبة قليلة من الأسهم.

يذكر ان الناقل الرسمي باسم الحكومة الكويتية أعلن في تصريحات صحافية: «ان تعاون أو تنازل في هذا الخصوص، وبين عبد الجبار في تصريحات صحافية ان قرار تصفية «الخطوط الجوية العراقية» لا بد منه، لافتاً الى أن التأخر في اتخاذه كان سبب ألمانا بحل المسألة في شكل ودي وكنا نأمل بأن لا يتم هذا التصعيد وحسم الموضوع ودياً مع الكويت.

وقال: كوزارة نحن ملزمون بتنفيذ قرار مجلس الوزراء على رغم رفضنا حل الشركة. وأكد ان وزارة النقل تطالب

لحماية مصالح البلاد، فيما وجهت وزارة النقل دعوات إلى أصحاب شركات نقل المسافرين للبحث في تأسيس شركة مساهمة جديدة تؤدي مهام شركة الخطوط الجوية العراقية للملغاة.

وقال الناطق باسم الحكومة علي الدباغ في تصريحات صحفية إن القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء في شأن حل شركة الخطوط الجوية العراقية كان مناسباً كونه يحرص على حماية مصالح البلاد.

وأضاف أن الجانب الكويتي يطالب بديون تصل قيمتها الى ١٢٠٠ مليون دولار، في حين تبلغ الديون الحقيقية ٤٠٠ مليون دولار. ومن هنا يأتي حرص الحكومة على مصالح العراق.

وتابع أن العراق كان جاهزاً لتسليم هذه المبالغ أيام الحاكم المدني السفير الأميركي بول بريمر وتسوية تلك الديون.

كان هناك مشروع آخر لتسوية الديون بحسب الاتفاق الذي جرى بين رئيس الجمهورية جلال طالباني وأمير دولة الكويت، والذي يقضي بأن يدفع العراق ٣٠٠ مليون دولار. لكن الاخوة في الكويت

حل الخطوط الجوية العراقية

عباس الغالبي

أثار قرار حل شركة الخطوط الجوية العراقية ردود أفعال متباينة بين مؤيد ورافض انطلاقاً من رؤى وتوجهات ومرجعيات عدة، وبغض النظر عن الاختلاف في وجهات النظر نرى ان القرار كان في غير محله، وكان الاجدى ان تتجه الحكومة الى دعم هذه الشركة العتيقة عن طريق زيادة رأسمالها وتعويضها بالبعد من المقومات التي تجعلها قادرة على مواكبة التطور الحاصل في قطاع النقل الجوي العالمي فضلاً عن فتح المجال الى تأسيس شركات أخرى من القطاع الخاص تكون منافسة لها، وإذا كان من مسبب لخسارة الشركة واعلان إفلاسها فهي الحكومة التي لم تعمل على خلق رؤية عملية من شأنها الارتقاء بعمل هذه الشركة وتحقيق الربحية المطلوبة.

وفي مقاربة مع شركات الطيران الاخرى فإن الجزء القليل منها يخوض الى الخسارة والإفلاس بسبب نشاط سوق العمل في قطاع الطيران الجوي الذي يحقق دورة اقتصادية نشيطة اذا ماكانت هناك سوق واعدة منتقلة للتسابق مع الأنشطة الاقتصادية كافة، ما يتطلب تأسيس شركات طيران تمتلك مقومات النجاح وامكانية تقديم افضل الخدمات للمستهلكين الذين يمثلون شراخ المجتمع من ذوي الدخل المحدود والمتوسط والعالي على حد سواء وهي ميزة لا تمتلكها القطاعات الاقتصادية الاخرى. ولذا فإن قرار الحل بدعوى التهرب من الملاحقة القانونية من قبل الكويتيين يكاد يكون بسبب غياب الرؤية الحقيقية المتطلعة لإمكانية معالجة الموضوع عن طريق الدعم الحكومي المتعلق برفع حجم التخصصات الاستثمارية لهذا القطاع وتحديد لهذ الشركة الحكومية ومن ثم العمل على الارتقاء بالاداء سعياً لتحقيق الربحية المطلوبة التي تجعل الشركة قادرة على تسديد الديون والجزء الاكبر منها من انما الحكومة الى تسديد المتبقي منها وهي بتقديرنا كان يمكن ان تكون الطريقة الانجح لحل مثل هذه العضلة لا ان تلجأ الى الحلول الجاهزة التي لا تلتف عناء وانما بطريقة سهلة من خلال وجود معنوي واعتباري ومادي لشركة كان يمكن ان تكون نو شأن في القطاع الجوي.

وبغض النظر عن الموقف الكويتي المتزمت الذي لا يختلف عن موقفهم من الديون الاخرى المقررة بحسب قرارات مجلس الامن، فان التعامل مع هذه المسألة وعلى وفق هذه الشكائلا خلق ردود الافعال المتعارضة في وقت كان الاجدى ان تتجه الحكومة الى تفعيل دور القطاع الخاص في تشكيل شركات طيران خاصة مع الإبقاء على هذه الشركة الحكومية بدعم افضل واكبر سعياً لتحقيق المنافسة المطلوبة بين القطاع العام والخاص ومن ثم الاتجاه الى خصخصتها او غالئها وهو الطريق الاسلم بتقديرنا.

abbas.abbas80@yahoo.com

وزير الصناعة يستعرض خلال المنتدى الصناعي العربي الدولي أوجه الاستثمار

العربية في ظل تجدد العولمة او انحصارها. كما سيتناول المحور المعنى بالصناعات الأساسية ومصادر التمويل ودور القطاع الخاص قضايا الصناعية الصغيرة والمتوسطة وفرص التشغيل والصناعات الأساسية وإشكاليات التمويل ودور القطاع الخاص في تطوير الصناعة و ان محور التصدير أساس النمو الصناعي كما سيتم التركيز على التطورات التكنولوجية والقدرة التنافسية للمصادر الصناعية العربية في الأسواق الدولية والاتفاقيات الإقليمية والعالمية من وجهة نظر اتفاقية و كذلك سيتم مناقشة محور البحث لتطوير الصناعات المستقبلية كافة المواضيع المتعلقة بالصناعات المعرفية وسبل ترشيد الطاقة والبحث عن الإنتاج الأنظف وتدوير المخلفات.

الزبيدي: إطلاق مبلغ ٢٠٠ مليار دينار لمشروع ١٠×١٠

□ بغداد / المدى

اعلن وزير المالية باقر جبر الزبيدي بان وزارته قد خصصت مبلغ قدره ٢٠٠ مليار دينار لمشروع ١٠×١٠ في مدينة الصدر. ودعا الزبيدي خلال لقائه مع المجلس البلدي لمدينة الصدر بحسب بيان لوزارة المالية لتسليم (المدى) نسخة منه أمانة بغداد لاستثمار المبلغ واستخدامه خلال هذا العام لغرض المباشرة باعداد التصاميم والتهيؤ للرحلة الأولى لتنفيذ المشروع مشدداً على أهمية متابعة امانة بغداد مع دائرة الموازنة خلال الأسبوعين القادمين لوضع احتياجات المشروع ضمن موازنة ٢٠١١ من أجل استمرار تنفيذ المشروع ضمن المدة الزمنية له. ولفت البيان الى ان هذا الاجتماع يأتي توتلاً مع الاجتماعات السابقة التي عقدها وزير المالية بخصوص إجراءات الوزارة لدعم المشروع الاستراتيجي لهذه المدينة والتي تسعى الحكومة للنفوذ بأوقها الخدمي والعمراني وتهيئة السكن المناسب لأهالي المدينة وفق آليات سيتم العمل بها بين الأمانة والمجلس البلدي وأهالي المدينة لغرض وضع التصاميم التي تلائم طبيعة المجتمع في هذه المدينة وحل جميع المشاكل من خلال الحوار الهادف الذي يخدم أبناء مدينة الصدر ومعالجة التضخم السكاني فيها.

محلل اقتصادي: مشروع سحب مياه دجلة إلى سوريا سيؤثر في قطاعي الكهرباء والزراعة

□ بغداد / وكالات

قال خبير اقتصادي ان المشروع السوري على نهر دجلة والذي سيخفف من واردات العراق المائية سيؤثر سلباً على قطاع الكهرباء والزراعة وسيعكس سلباً على الوضع الاقتصادي في البلد.

وقال مهدي عدنان بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إبنا) ان الأصوات الحالية تدعو الى الحوار والتوصل الى تفاهات بين الجانبين العراقي والسوري، مشيراً الى ان قراءة الوضع الحالي لاتدل على إمكانية حدوث تصعيد يمكن ان يصل لحالة الصراع بمختلف مستوياته على المياه. يذكر ان مناطق شمال العراق تعتمد في توليد الطاقة الكهربائية على المحطات الكهرومائية من خلال انخفاض مناسيب مياه دجلة ستؤثر سلباً على الجانب المائي مشيراً الى ان تسلم مهيدي ان تسلم اي جانب بموقفه بشكل لا يمكن ان يتحملة الوضع الذي يعاني منه العراق يمكن ان يؤدي الى تصعيد بين الطرفين قد يصل الى خلق أزمة بحوث يخرج الموضوع من حالة التفاهم الى حالة الصراع وعندها ستتدخل الوساطة الدولية ودول الإقليم لحل هذه المشكلة متمتين ان لا يصل الوضع لهذا المستوى بأي شكل من الأشكال.

ولغت الى وجوب الاتفاق بين البلدين في حق العراق بحصته من المياه بالشكل الذي لا يؤثر على اقتصاده ووضع الزراعي.

يذكر ان الحكومة السورية اقرت تنفيذ مشروع بالتعاون مع شركات كويتية لسحب مياه من نهر دجلة لري أراضي سورية تصل مساحتها الى ٢٠٠ ألف هكتار في منطقة الحسكة شمال شرق البلاد لأغراض زراعية ما أدى الى طلب الحكومة العراقية عقد اجتماع مع الجانب السوري لحل هذا الموضوع بالشكل الذي لا يؤثر على واردات العراق المائية.

ويعاني العراق وسوريا من نقص في واردات من المياه السطحية بسبب موسم الجفاف بالإضافة الى تنفيذ تركيا لمشروع ارواثة ضخمة من خزانات وسدود اتى لتقليل مناسيب مياه النهرين بشكل كبير.

عن الأوضاع الاقتصادية في الدول لتحقيق الأهداف التي تصبو إليها مستعرضاً التاريخ الطويل للصناعة في العراق والتي شهدت خلاله أعلى مستويات التنمية والتطوير كما شهدت نوعاً من التراجع في بعض المراحل والذي أسهم في الحد من نشاط هذا القطاع الحيوي وموضحاً ان رؤية الحكومة العراقية الى الاستثمار وإتاحة الفرص الاستثمارية لرجال الأعمال للدخول الى السوق العراقي رؤية حقيقية وهي السياسة الاقتصادية الدولية المنتهية من الحكومة العراقية الحالية للتحول من الاقتصاد المركزي الى اقتصاد السوق متمنيا على كافة الحضور دراسة وبحث إمكانية الدخول والتوجه نحو الاستثمار.

من جانبه أوضح السيد محمد بن يوسف مدير عام المنظمة العربية للتنمية الصناعية

محلل اقتصادي: مشروع سحب مياه دجلة إلى سوريا سيؤثر في قطاعي الكهرباء والزراعة

□ بغداد / وكالات

قال خبير اقتصادي ان المشروع السوري على نهر دجلة والذي سيخفف من واردات العراق المائية سيؤثر سلباً على قطاع الكهرباء والزراعة وسيعكس سلباً على الوضع الاقتصادي في البلد.

وقال مهدي عدنان بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إبنا) ان الأصوات الحالية تدعو الى الحوار والتوصل الى تفاهات بين الجانبين العراقي والسوري، مشيراً الى ان قراءة الوضع الحالي لاتدل على إمكانية حدوث تصعيد يمكن ان يصل لحالة الصراع بمختلف مستوياته على المياه. يذكر ان مناطق شمال العراق تعتمد في توليد الطاقة الكهربائية على المحطات الكهرومائية من خلال انخفاض مناسيب مياه دجلة ستؤثر سلباً على الجانب المائي مشيراً الى ان تسلم مهيدي ان تسلم اي جانب بموقفه بشكل لا يمكن ان يتحملة الوضع الذي يعاني منه العراق يمكن ان يؤدي الى تصعيد بين الطرفين قد يصل الى خلق أزمة بحوث يخرج الموضوع من حالة التفاهم الى حالة الصراع وعندها ستتدخل الوساطة الدولية ودول الإقليم لحل هذه المشكلة متمتين ان لا يصل الوضع لهذا المستوى بأي شكل من الأشكال.

ولغت الى وجوب الاتفاق بين البلدين في حق العراق بحصته من المياه بالشكل الذي لا يؤثر على اقتصاده ووضع الزراعي.

قال خبير اقتصادي ان المشروع السوري على نهر دجلة والذي سيخفف من واردات العراق المائية سيؤثر سلباً على قطاع الكهرباء والزراعة وسيعكس سلباً على الوضع الاقتصادي في البلد.

وقال مهدي عدنان بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إبنا) ان الأصوات الحالية تدعو الى الحوار والتوصل الى تفاهات بين الجانبين العراقي والسوري، مشيراً الى ان قراءة الوضع الحالي لاتدل على إمكانية حدوث تصعيد يمكن ان يصل لحالة الصراع بمختلف مستوياته على المياه. يذكر ان مناطق شمال العراق تعتمد في توليد الطاقة الكهربائية على المحطات الكهرومائية من خلال انخفاض مناسيب مياه دجلة ستؤثر سلباً على الجانب المائي مشيراً الى ان تسلم مهيدي ان تسلم اي جانب بموقفه بشكل لا يمكن ان يتحملة الوضع الذي يعاني منه العراق يمكن ان يؤدي الى تصعيد بين الطرفين قد يصل الى خلق أزمة بحوث يخرج الموضوع من حالة التفاهم الى حالة الصراع وعندها ستتدخل الوساطة الدولية ودول الإقليم لحل هذه المشكلة متمتين ان لا يصل الوضع لهذا المستوى بأي شكل من الأشكال.

ولغت الى وجوب الاتفاق بين البلدين في حق العراق بحصته من المياه بالشكل الذي لا يؤثر على اقتصاده ووضع الزراعي.

محلل اقتصادي: مشروع سحب مياه دجلة إلى سوريا سيؤثر في قطاعي الكهرباء والزراعة

□ بغداد / وكالات

قال خبير اقتصادي ان المشروع السوري على نهر دجلة والذي سيخفف من واردات العراق المائية سيؤثر سلباً على قطاع الكهرباء والزراعة وسيعكس سلباً على الوضع الاقتصادي في البلد.

وقال مهدي عدنان بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إبنا) ان الأصوات الحالية تدعو الى الحوار والتوصل الى تفاهات بين الجانبين العراقي والسوري، مشيراً الى ان قراءة الوضع الحالي لاتدل على إمكانية حدوث تصعيد يمكن ان يصل لحالة الصراع بمختلف مستوياته على المياه. يذكر ان مناطق شمال العراق تعتمد في توليد الطاقة الكهربائية على المحطات الكهرومائية من خلال انخفاض مناسيب مياه دجلة ستؤثر سلباً على الجانب المائي مشيراً الى ان تسلم مهيدي ان تسلم اي جانب بموقفه بشكل لا يمكن ان يتحملة الوضع الذي يعاني منه العراق يمكن ان يؤدي الى تصعيد بين الطرفين قد يصل الى خلق أزمة بحوث يخرج الموضوع من حالة التفاهم الى حالة الصراع وعندها ستتدخل الوساطة الدولية ودول الإقليم لحل هذه المشكلة متمتين ان لا يصل الوضع لهذا المستوى بأي شكل من الأشكال.

ولغت الى وجوب الاتفاق بين البلدين في حق العراق بحصته من المياه بالشكل الذي لا يؤثر على اقتصاده ووضع الزراعي.

اسعار الاحجار الكريمة بالدولار	اسعار السيارات بالدولار
اسعار الاحجار الكريمة بالدولار	اسعار السيارات بالدولار
الوزن	نوع السيارة
السعر	السعر
١٣٠٠	لاندرورز ٢٠١٠
٢٥٠	نيسان ارمادا ٢٠١٠
١٠	نيسان باترول ٢٠١٠
٥	هيونداي سيورا ٢٠١٠
٣	هيونداي سيبيا ٢٠١٠
٢	كيا سيورنيج ٢٠١٠
٧٥	كيا سيورنيج ٢٠٠٩
٣٥	تويوتا سالون مكسيما ٢٠١٠
٣٥	تويوتا سالون كارينا ٢٠١٠
٢٥	رينو فرنسي ٢٠٠٩
٢٠	شيري سالون صيني ٢٠٠٩
١٠	فوتون صيني ١١ ركب ٢٠٠٩
٨	سمند ايراني سالون ٢٠٠٩
١٠	روا ايران سالون ٢٠٠٩
	نيسان النما ٢٠١٠

اسعار المواد الغذائية		
المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٤٦,٠٠٠
طحين صفر اميراتي	٥٠ كغم	٥٥,٠٠٠
زيت عثري عراقي	٥٠ كغم	٧٥,٠٠٠
زيت اميركي	٥٠ كغم	٣٨,٠٠٠
زيت فينماي	٥٠ كغم	٣٥,٠٠٠
زيت تايلندي	٥٠ كغم	٢٣,٠٠٠
زيت طعام	١٥ كغم	٩,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٤٣,٠٠٠
شاي	٥٠ كغم	٥,٠٠٠
معجون طماطة	٩٥٠ غم	٣,٠٠٠
مجاج عراقي	١ كغم	٣٥٠٠
مجاج برازيلي	١ كغم	٣٧٥٠
مجاج اميركي	١ كغم	٣٣٥٠
بيض	٢٠ بيضة	٥,٠٠٠
شعيرة عراقية	١ كغم	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات	
المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٢٥٠
برتقال مستورد	١٥٠٠
ليمون عراقي	٢٥٠٠
ليمون مستورد	١٠٠٠
تفاح اصفر	١٢٥٠
تفاح احمر	١٢٥٠
تفاح اخضر	٢٠٠٠
موز	١٥٠٠
كوجة محلية	١٥٠٠
مشمش	٢٠٠٠
خوخ محلي	٢٠٠٠
خوخ مستورد	٣٥٠٠
نارنج	٥٠٠
لاتكي	١٠٠٠
لوبيا	٣٠٠٠

اسعار المواد الانشائية		
نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت المعادي	١ طن	١٨٥,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	٢٠٠,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٢٠,٠٠٠
الرمال	٣ م ١٥	٤٠٠,٠٠٠
الحصى	٣ م ١٥	٣٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٨٠٠,٠٠٠
شيش ٣/٤ انج	١ طن	٩٠٠,٠٠٠
بورق	١ طن	١٩٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٢٥٠
كاشي سيراميك	٢ م ١	١٠,٠٠٠

اسعار العملات مقابل الدينار العراقي	
العملة	السعر بالدينار
يورو	١٣٢٠
دولار اميركي	١١٥٥
جنيه استرليني	١٦٦٠
ين ياباني	١٨
دينار كويتي	٣٩٦٠

اسعار المعادن النفيسة مقابل الدينار العراقي		
المعدن	سعر (غم)	السعر بالدينار
بلاتين	٨٥٠٠٠	٣٨٠٠٠
ذهب عيار ٢٤	٤٨٠٠٠	٣٢٠٠٠
ذهب عيار ٢١	٤٢٠٠٠	٢٧٠٠٠
فضة	٢٠٠٠	٢٧٠٠٠